ISSN: 2706-6495

الدلالات الإعرابية وأثرها على المعنى اللغوي في النص القرآني (دراسة نماذج قرآنية)

Syntax connotations and their impact on linguistic meaning In the Qur'anic text (a study of Quranic models)

إعداد الدكتور/ فتح الرحمن النعيم آدم الحاج

دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية، تخصص علم اللغة، كلية الآداب، جامعة النيلين، جمهورية السودان

Email: fff990fathy@gmail.com

ملخص الدراسة:

فقد تناولت هذه الدراسة الدلالات الإعرابية وأثرها على المعنى اللغوي في النص القرآني (دراسة نماذج قرآنية). وتكمن أهمية البحث في أن الإعراب في ضبط كلمات القرآن الكريم وقراءتها قراءة صحيحة حفظا لها من اللحن والخطأ، وكذلك فإنه يعين على استنباط معاني الكلمات وقد بينت الدراسة مدى الدور الذي تلعبه الدلالة الإعرابية في بيان المعنى القرآني؛ وذلك من خلال علاقة الإعراب بالمعنى، بالإشارة إلى أصالة هذه العلاقة من خلال رسم المصحف الشريف وقراءة الصحابة له، وهو ما يعد أقدم الشواهد على ذلك، ثم من بعدهم مفسري القرآن الكريم الذين وجهوا فائق عنايتهم على هذه العلاقة بين الإعراب والمعنى القرآني، وتناولت أيضاً دلالة علامات الإعراب على المعاني، وهذا مذهب أغلب علماء العربية ودارسيها ـ متقدمين ومتأخرين ومحدثين، كما تناولت تعدد الأوجه الإعرابية، وختاماً بالمشكلات الإعرابية.

منهجي في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي. وهي تقوم على مباحث ثلاثة، الأول منها يهدف إلى استكشاف دلالة الإعراب على المعنى القرآني، والثاني يهدف إلى بيان علامات الإعراب وأثرها على المعنى، والثالث إلى أوجه الإعراب وأثرها على المعنى القرآني. وأخيرا كانت خاتمة هذا البحث ووضحت فيها ما توصل إليه البحث من نتائج أهمها: اتضح لنا شدة ارتباط النحو بالدلالة والإعراب بالمعنى، وتفاسير القرآن الكريم، زاخرة بما يبين أثر الإعراب في توجيه المعنى، وتغيره بتغير علامة الإعراب، وضوح أثر الأوجه الإعرابية في تطور دلالة النص القرآني من خلال ما بحثنا فيه مما له علاقة مباشرة لإظهار المعنى، يعتبر الإعراب من الوسائل المهمة التي يركن إليها العلماء في توجيه الدلالات وإن علامات الإعراب تدل على معان في غيرها فتكشف غموض النص وتكسبه سلاسة وسهولة في النطق وسرعة في الإدراك والفهم.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، العلامات، الأوجه، المشكلات.

ISSN: 2706-6495

Syntax connotations and their impact on linguistic meaning In the Qur'anic text (a study of Quranic models)

Abstract:

This study dealt with the syntactic connotations and their impact on the linguistic meaning In the Qur'anic text (a study of Quranic models**).** The importance of the research lies in that parsing is in controlling the words of the Noble Qur'an and reading them correctly, in order to preserve them from melody and error, and also it helps to elicit the meanings of the words, The study showed the extent of the role that the syntactic connotation plays in clarifying the Qur'anic meaning. And that is through the relationship of syntax with meaning, by pointing to the authenticity of this relationship through drawing the Noble Qur'an and reading the Companions to it, which is the oldest evidence of that, then after them the commentators of the Holy Qur'an who directed their utmost care to this relationship between syntax and the Qur'anic meaning, and I also dealt with the indication Signs of syntax on meanings, and this is the doctrine of most Arabic scholars and students - advanced, late, and modern**.**

My method in this study is the descriptive analytical method. It is based on three topics, the first of which aims to explore the significance of the syntax on the Qur'anic meaning, the second aims to clarify the signs of syntax and their impact on the meaning, and the third at the aspects of syntax and their impact on the Qur'anic meaning. Finally, was the conclusion of this research and clarified the results of the research, the most important of which are: it became clear to us the intensity of the association of syntax with semantics and syntax with meaning, and the interpretations of the Holy Qur'an, replete with what shows the effect of syntax in directing the meaning, and its change by changing the syntactic sign, and clarity of the impact of syntactic aspects in the development of the meaning of the text. Through what we discussed in the Qur'an, which is directly related to revealing the meaning, parsing is one of the important means that scholars rely on in directing semantics, and the signs of parsing indicate meanings in others, thus revealing the ambiguity of the text and making it smooth, easy in pronunciation, and speed in perceiving and understanding.

Keywords: syntax, signs, faces, problems**.**

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

إن الدرس النحوي للغة العربية قد بلغ درجة كبيرة من النضج والاكتمال في مراحل متقدمة من تاريخ الثقافة العربية الإسلامية، حيث لم تكد القرون الثلاثة الأولى بعد البعثة النبوية المباركة، حتى اكتمل بناء معظم القواعد النحوية على أساس استقراء النصوص العربية بصورها المختلفة من قرآن وحديث نبوي وشعر ونثر، إذ بدأت بوادر عناية علماء العرب بالإعراب، فبدأوا بوضع علامات، فكانت على هيئة نقاط توضع فوق الحرف أو تحته، ثم أصبحت على النحو المعروف فيما بعد تلافياً للحن.

وحينما نذكر النحو فإننا نتحدث عن الإعراب؛ إذ إنه أبرز ظواهره وأدق مسائله فمنهم من يطلق عليه علم الإعراب، ولولا هذا القرآن لما نشأ هذا العلم، ولا يخفى ما وللإعراب وصلته بتوجيه الدلالات من أهمية كبيرة، فهو المسألة الجوهرة لتغيير المعاني. وعليه فإن هذه الدراسة ستتناول الدلالات الإعرابية وأثرها على المعنى اللغوي في النص القرآني (دراسة نماذج قرآنية).

1.1. أهداف البحث:

تدور أهداف البحث حول ما يلي:

1- ابتغاء الأجر والثواب من الله تعالى والتعمق في فهم كتاب الله

2- إثراء المكتبة العربية والإسلامية بدراسة علمية محكمة حول ارتباط دلالات الإعراب وأثرها على المعنى اللغوي في نص القرآن الكريم

3- اكتشاف المعاني المتعددة والدقيقة المترتبة على اختلاف وجوه الإعراب.

4 - الرغبة في زيادة الفائدة على الباحثين في مجال علم اللغة.

2.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن الإعراب في ضبط كلمات القرآن الكريم وقراءتها قراءة صحيحة حفظا لها من اللحن والخطأ، وكذلك فإنه يعين على استنباط معاني الكلمات.

3.1. منهجية البحث وخطته:

منهجي في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي.

وهي تقوم على مباحث ثلاثة، الأول منها يهدف إلى استكشاف دلالة الإعراب على المعنى القرآني، والثاني يهدف إلى بيان علامات الإعراب وأثرها على المعنى، والثالث إلى أوجه الإعراب وأثرها على المعنى القرآني.

وأخيرا كانت خاتمة هذا البحث ووضحت فيها ما توصل إليه البحث من نتائج على سبيل الإجمال.

المبحث الأول: دلالة الإعراب على المعنى القرآني

تعد علاقة الإعراب بالمعنى في اللغة العربية من الأمور الواضحة التي لفتت نظر القدماء والمحدثين من العرب والمستشرقين، " فنظام الإعراب عنصر أساس من عناصر اللغة العربية وليس إلهامَ عبقريٍّ، ولا من اختراع عالم،

وإنما تكَّون في صورة تلقائية في أحقاب طويلة كما يتكون اللؤلؤ في جوف الأصداف، وكما تتكون الأحجار الكريمة من فلذات الأرض الطيبة "(1) (فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص 215).

فالإعراب إذاً " هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد "(2) الصاحبي، ص 43)، وهو بعبارة أخرى " الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت، أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول "(3) الخصائص، 1 / 89) .

وظاهرة الإعراب في العربية هي سمة " من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية باستثناء البابلية القديمة قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي "(4) العربية، يوهان فك، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة د. رمضان عبد التواب، ط2 / الخانجي، 1400هـ، ص 15)، إلا أنَّ هذا لا يدل على انعدام الإعراب في اللغات السامية خصوصاً في بواكيرها، وإنما يدل على أنَّ هذه اللغات لم تحتفظ بالنظام الإعرابي في أطوارها المختلفة (5) فصول في فقه اللغة، ص 382 – 385).

إلا أنَّ أهم ما يدل عليه انفراد العربية بملازمة الإعراب لها طوال مراحل تطورها هو الأثر المباشر للقرآن الكريم من ناحية، وللرواية الشفوية من ناحية أخرى في استمرار وجود الإعراب بحركاته في هذه اللغة، وفي هذا ما يردّ توهماً سيطر على بعض الدارسين مؤداه أنَّه " لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تُعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض "(6) من أسرار اللغة، ص 202) .

وأصل هذا الوهم مبني على موقف استشراقي حاول التشكيك في أهم خصائص اللغة العربية وهو الإعراب، وقد حمل لواء هذا الموقف اثنان من المستشرقين هما: كارل فوللرز وباول كاله، إذ يرى الأول أنَّ " النص الأصلي للقرآن قد كُتب بإحدى اللهجات الشعبية التي كانت سائدة في الحجاز، والتي لا يوجد فيها كما لا يوجد في غيرها تلك النهايات المسماة بالإعراب "(7) فصول في فقه اللغة، ص 377 – 388)، ويقرر الثاني أنَّ الإعراب طريقة " ابتدعها النحويون، ثم حُذيت لغة القرآن على نمطها "(8) المصدر نفسه، ص 378). وليس العجيب هذا الموقف الاستشراقي من اللغة العربية والقرآن الكريم، ولكن العجيب هو أن يجد هذا الموقف صدىً واسعاً في آراء أحد اللغويين المحدثين وهو الدكتور إبراهيم أنيس، إذ سوَّد بها نحواً من سبعين صفحة في كتابيه: " (من أسرار اللغة)، و (في اللهجات العربية) "(9)عقد في كتابه " من أسرار اللغة " فصلاً بعنوان (قصة الإعراب) من ص 169 – 232، وفي اللهجات العربية من ص 81 – 85)، وذلك ليصل إلى " أنَّ حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، إنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول "(10) من أسرار اللغة، ص 227)، وأنَّ " ما سماه النحاة إعراباً بالحروف لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة "(11) المصدر نفسه، ص 232)، وهو في هذه الصفحات يحاول أن ينكر العلاقة بين الإعراب والمعنى وهي العلاقة التي أطبق علماء اللغة على صِحَّتها.

وليس من مقصودنا هنا أن نناقش فكرة إبراهيم أنيس ومن سبقه من المستشرقين في هذا الموضوع، ولكن يكفي أن نشير إلى أصالة هذه العلاقة من خلال رسم المصحف الشريف وقراءة الصحابة له، وهو ما يعد أقدم الشواهد على ذلك، ومن ثم فإنَّ:

1 ـ من الملاحظ أن رسم الهمزة المتطرفة في الأسماء المضافة إلى الضمائر يتخذ أشكالاً ثلاثة تبعاً للموقع الإعرابي، ففي حالة الرفع ترسم الهمزة على (واو) مثل: (آباؤكم) و (أبناؤكم)، ونحو ذلك، وفي حالة النصب ترسم مفردة مثل: (أبناءهم)، و(شركاءكم)، وفي حالة الجر ترسم الهمزة على (ياء) مثل: (بأسمائهم)، و (إلى نسائكم).

وهذا مطرد في جميع هذه الحالات، وقد عد علي عبد الواحد وافي هذا الأمر أقوى الأدلة " على فساد هذا المذهب " (12)فقه اللغة، ص 215)، " وإن في رسم المصحف العثماني نفسه مع تجرده من الإعجام والشكل لدليلاً على فساد هذا المذهب، وذلك أن المصحف العثماني يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون)، (المؤمنين)، وعلامة إعراب المنصوب المنون (رسولاً)، (شهيداً)، (بصيراً)، وهلم جرا "(13)المصدر نفسه، ص 215))، بل إن المستشرق الألماني نولدكه يركز على جهة لا تقل أهمية إذ يقرر أنه " لو كان النبي صلى الله عليه وسلم، أو أحد معاصريه من

المؤمنين قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضيع الروايات الخاصة بذلك دون أن يبقى لنا آثار منها "(14) فصول في فقه العربية، ص 381).

2 ـ كما أن جميع الكلمات النكرات المنصوبة في غير حالة الإضافة قد رسمت في المصحف بزيادة ألف الإطلاق الدالة على وجود الفتحة، بخلاف حالتي الرفع والجر. ومن الأمثلة على ذلك كلمة (مستقيم)، في قوله تعالى: (وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا)15)) الفتح: الآية 2). رسمت بالألف، في حين لم ترسم بالألف في قوله تعالى: (عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) (16) الأنعام: الآية 39)؛ لأنها منصوبة والثانية مجرورة، وكذلك لفظة (حكيم) التي رسمت بغير ألف في كل موضع رفع في حين رسمت بالألف في كل موضع نصب (17)المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ط3 / دار الحديث ـ القاهرة 1411هـ، ص (271 ـ 273))، ومن ذلك قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)(18) البقرة: الآية 220)، وفي موضع النصب: (وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا) (19) النساء: الآية 158).

3 ـ قراءات الصحابة يرجع اختلافها إلى اختلاف إعرابي اقتضاه اختلاف المعنى، ولعل منها قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه : (وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ)20)) المائدة: الآية 106) بتنوين الشهادة ونصب اسم (الله) "(21) جامع البيان، شاكر، 11 / 178)، وقد أشار إليها الطبري غير منسوبة، ونسبها أبو حيان إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقال: " بنصبهما وتنوين شهادة وانتصبا بـ (نكتم)، التقدير: ولا نكتم اللهَ شهادةً "(22) البحر المحيط، 4 / 48)، والأمثلة على ذلك كثيرة وهي تدل على تلازم العلاقة بين المعنى والإعراب.

الدلالة الإعرابية عند المفسرين:

وجه مفسرو القرآن الكريم ومعربوه عنايتهم إلى العلاقة بين الإعراب والمعنى القرآني، فقد توقف الزجاج عند قوله تعالى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) (23)الأنعام: الآية 94)، إذ قرئت (بينكم) بالنصب والرفع، فيوجه كلا الوجهين إلى المعنى، إن كان يختار الرفع ويجوده " ومعناه ولو تقطع

وصلكم، والنصب جائز، والمعنى: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم "(24) معاني القرآن، 2 / 273)، فالملاحظ أنَّ الزجاج قد التفت إلى المعنى في توجيهه الإعرابي، وقد صرح بذلك. وفي مثل قوله تعالى: (يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ)(25) غافر: الآية 16)، و (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)(26) الذاريات: الآية 13)، و (هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ)(27) المرسلات: الآية 35)، فالإضافة هنا ليست إلى مفرد، وإنما هي إلى جملة، ومن ثم التفتوا إلى المعنى، قال الأخفش: " أضاف المعنى؛ فلذلك لا ينون اليوم... معناه هذا يوم فتنتهم ولكن لما ابتدأ الاسم وبنى عليه لم يقدر على جره، وكانت الإضافة في المعنى إلى فتنة "(28) معاني القرآن، للأخفش، ص 277).

وهذا يدل على قدم الاهتمام بالمعنى القرآني في كتب إعراب القرآن حتى عدَّها أحد الدارسين " البداية لنشأة التفسير الفني ونشأة التفسير بالرأي الذي يعمد مباشرة إلى النص لفهمه "(29) النحو وكتب التفسير،

د. إبراهيم رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط2 / 1990م، 1 / 148)، وهكذا نجد أنَّ معظم كتب التفسير قد تناولت الإعراب عند تفسيرها و " قل ما نجد كتاباً في التفسير دون أن نجد فيه شيئاً من النحو والإعراب "(30) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دكتور أحمد سليمان ياقوت، ص 231 ــ 232).

ودلالة الإعراب في النحو العربي قد حظيت باهتمام النحاة حتى عدَّ بعضهم هذا الجانب هو النحو كلَّه فسمي " النحو إعراباً والإعراب نحواً "(31) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص 91)، ولم يكن أبو حيان بعيداً عن هذا الفكر ولم يخرج منه، وهو الذي اشتهر بكثرة مؤلفاته في النحو، وهو صاحب هذا التفسير الكبير الذي سماه (البحر المحيط)، والذي جعله ميداناً رحباً ليطبق فيه ثقافته النحوية؛ ولذلك فقد تركت مسألة الإعراب أثراً واضحاً في توجيهه لمعنى النص القرآني، ومن هنا جاء رفضه لتوجيه ابن عطية لإعراب قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ)(32) البقرة : الآية 180)، فقد رأى ابن عطية أن المعنى: توجه إيجاب الله عليكم، ومقتضى كتابه: إذا حضر، فعبَّر عن توجيه الإيجاب بـ (كتب) لينتظم إلى هذا المعنى أنَّه مكتوب في الأزل، وهذا مبني ــ على حد قوله ــ على أنَّ (كتب) هو العامل في (إذا)، والوصية نائب فاعل مرفوع بـ (كتب)، وجواب الشرطين (إذا) و (إن) مقدر، يدل عليه ما تقدم من قوله (كتب عليكم)، فهو كقولك: شكرتُ فعلك إن جئتني إذا كان كذا (33) المحرر الوجيز، ابن عطية، 1 / 247). ووجد أبو حيان في ذلك تناقضاً؛ لأن ابن عطية " قال: العامل في (إذا)

(كُتب)، وإذا كان العامل فيها (كُتب) تمحَّضت للظرفية ولم تكن شرطاً، ثم قال: وجواب الشرطين (إذا) و(إن) مقدر، يدل عليه ما تقدم إلى آخر كلامه، وإذا كانت (إذا) شرطاً، فالعامل فيها إما الجواب، وإما الفعل بعدها على الخلاف الذي في العامل فيها، ولا يجوز أن يكون العامل فيها ما قبلها إلا على مذهب من يجيز تقديم جواب الشرط عليه، ويفرع على أن الجواب هو العامل في (إذا)، ولا يجوز تأويل كلام ابن عطية على هذا المذهب؛ لأنه قال: وجواب الشرطين (إذا) و(إن) مقدر يدل عليه ما تقدم، وما كان مقدراً يدل عليه ما تقدم يستحيل أن يكون هو الملفوظ به المتقدم "(34) البحر المحيط، 2 / 23)، بمعنى أنَّه سيكون لـ (إذا) عاملان: الأول هو الفعل (كُتب) المذكور، والثاني هو الجواب المقدر الذي يدل عليه المتقدم، وعليه لم يصحّ تأويل كلام ابن عطية.

وعلى الرغم من أن نظرية العامل قد أثرت سلباً في الدراسات النحوية، بصرف النحاة عن دراسة الأساليب ودلالات التراكيب، إلى البحث عن العامل وأثره في المعمول وبيان العلل، فإن ذلك لم يمنع كلياً من الخوض في بيان المعاني لارتباطها الوثيق عندهم بالإعراب كما هو واضح مما سبق.

وستتعرض مباحث هذا الفصل لتفصيل هذا المعنى، إلا أن ذلك لا يمنع من التمهيد لهذه المباحث ببعض الأمثلة على حميمية العلاقة بين الإعراب والمعنى، ومن أمثلة ذلك: دلالة المضمر سواء كان ضميراً أو اسم إشارة، فالمعتاد عند الكثير من المعربين الاكتفاء ببيان الموقع الإعرابي للضمير، وربما اجتهد بعضهم في التنصيص على عود هذا الضمير، ومنهم من لا يكاد يدع ضميراً إلا وأبان مرجعه في الجملة، بل يتجاوز ذلك إلى بيان دلالته في هذه الجملة، ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك إيراد أبي حيان دلالة للضمير الذي يسمى عند النحاة بضمير الفصل، ووظيفته كما يفهم من اسمه هي وظيفة لفظية، فكأنَّه مجتلبٌ للفصل بين ما قبله وما بعده، فقوله تعالى: (وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى) (35) النجم: الآية 43)، إذ يرى أبو حيان أن دلالة ضمير الفصل هنا هي دلالة رفع التوهم " لأنَّه محل تأكيد ورفع توهم من يتشكك في المسند إليه الخبر أو ينازع فيه أو من يتوهم التشريك فيه "(36) البحر المحيط، 1 / 169)، ولذلك لم يذكر في قوله تعالى: (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى)،

(وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى) (37) النجم: الآيتان 45 و 50)، " لم يأت به في نسبة خلق الزوجين وإهلاك عاد، إذ لا يتوهم إسناد ذلك لغير الله تعالى ولا الشركة فيه، وأما الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء والإغناء والإقناء، فقد يدعي ذلك، أو الشركة فيه متواقحٌ كذاب كنمرود "(38) البحر المحيط، 1/ 169)، ولعل ذلك قريبٌ مما توصل إليه طاهر بن عاشور، وذلك قوله: " فقد أفاد ضمير الفصل قصراً لصفة خلق أسباب الضحك والبكاء على الله تعالى؛ لإبطال الشريك في التصرف فتبطل الشركة في الإلهية "(39) التحرير والتنوير، 27 / 143)، وأما ذكره في قوله تعالى: (وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى) (40) النجم: الآية 49)، " فدخول هو للإعلام بأنَّ الله هو ربُّ هذا النجم، وإن كان ربُّ كلِّ شيء؛ لأنَّ هذا النجم عُبد من دون الله، واُتخذ إلهاً، فأتى بهو لينبه بأنَّ الله مستبد بكونه ربَّاً لهذا المعبود، ومن دونه لا يشاركه في ذلك أحد "(41) البحر المحيط، 1 / 169 – 170).

فهذا المجهود في اكتشاف دلالة ضمير الفصل له ما وراءه في الكشف عن اهتمام المفسرين بقضية الدلالة الإعرابية.

وأما اسم الإشارة فله دلالته الكاشفة في توجيه الدلالات، ففي قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ)(42) البقرة: الآية 58)، قد أفاد أبو حيان من دلالة اسم الإشارة (هذه) على الحضور والقرب ليتوصل إلى معرفة حال المشار إليه، فـ (قوله (هذه القرية) دليل على أنهم قاربوها وعاينوها؛ لأنَّ (هذه) إشارة لحاضر قريب "(43) البحر المحيط، 1 / 382).

ومن هنا استعاض عن اسم الإشارة بلفظ الحضور في قول العرب: (ها أنت ذا قائماً، وها أنا ذا قائماً، أو هذا أنا قائماً، وها هو ذا قائماً) بقوله: " وكأنه قال: أنت الحاضر، وأنا الحاضر، وهو الحاضر "(44) البحر المحيط، 1 / 458).

ومن هنا رأى أبو حيان أنَّ الإشارة إنما تكون لشخص ما يشار إليه، فترجَّح عنده في قوله تعالى: (وَقُلْنَا يَا آَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) (45) البقرة: الآية 35)، " أنَّ الإشارة باسم الإشارة (هذه) لا تكون إلى جنس من الشجر معلوم، بل تكون إلى شجرة واحدة من الجنس المعلوم "(46) البحر المحيط، 1 / 309).

فاسم الإشارة (هذه) إذن يدل بهيئته على الحضور والشخوص، وبهذه الدلالة الظاهرة يتجه المعنى لدى أبي حيان كما رأينا، وهو كذلك في اسم الإشارة (هؤلاء) يدل عنده على

معنى الحضور، في قوله تعالى: (فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (47) البقرة: الآية 31)، حيث قال: " ظاهره حضور أشخاص حالة العرض على الملائكة، ومن قال: إنَّ المعروض إنما هي أسماءٌ فقط، جعل الإشارة إلى أسماء الأشخاص وهي غائبة، إذ قد حضر ما هو منها بسبب ذلك أسماؤها، وكأنَّه قال لهم في كلِّ اسم لأي شخص هذا الاسم، وهذا فيه بعد وتكلف وخروج عن الظاهر بغير داعية لذلك "(48) البحر المحيط، 1 / 296).

و يرى أبو حيان أنَّ اسم الإشارة قد يدل على معنى التفخيم والتعظيم، وهو ما أشار إليه عند تفسير قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)(49) الحجرات: الآية 3)، فاسم الإشارة (أولئك) وقع في خبر (إنَّ)، وفي دلالة (إنَّ) على التوكيد، ودلالة اسم الإشارة على التفخيم وغيرهما يجد دليلاً على الارتضاء عن فعل المشار إليهم، قال: " وجاءت في هذه الآية (إنَّ) مؤكدة لمضمون الجملة، وجعل خبرها جملة من اسم الإشارة الدال على التفخيم والمعرفة بعده، جائياً بعدها ذكر جزائهم على غضِّ أصواتهم. وكل هذا دليل على أنَّ الارتضاء بما فعلوا من توقير النبي صلى الله عليه وسلم بغضِّ أصواتهم "(50) البحر المحيط، 8 / 106).

ودلالة اسم الإشارة في هذا الموضع ومثيله متأتية من كون اسم الإشارة دالاً على البعد مع قرب العهد ــ لفظاً في القرآن الكريم ــ بالمشار إليه، فضلاً عما يتصف به المشار إليه (الاسم الموصول) من صفات، ما يدخل في حيز الصلة. وتفصيل الدلالة هذا لم ينبه عليه أبو حيان، لكنه أمرٌ قد ذكره الآلوسي (ت 1270هـ) كثيراً في تفسيره، وكرره في عدة مواضع، ففي الآية السابقة، قال: " (أولئك) إشارة إلى الموصول باعتبار اتصافه بما في حيز الصلة، وما فيه من معنى البعد مع قرب العهد بالمشار إليه لما مر مراراً من تفخيم شأنه "(51) روح المعاني، 26 / 404).

المبحث الثاني: علامات الإعراب وأثرها في المعنى

تُعدُّ علامات الإعراب " إسهاماً من النظام الصوتي في بناء النظام النحوي "(52) مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، 1 / 255)، وهي أبرز هذه الدلالات النحوية؛ إذ إنَّ لها أثراً كبيراً في تحديد المعنى وتوجيهه، وتمييز مواقع مفردات التركيب، وبيان حالات الإعراب، ولما كانت علامات الإعراب موضحة لذلك كله، وكان الإعراب في اللغة هو الإبانة والإيضاح، أو هو الإفصاح عن الشيء (53) لسان العرب، 1 / 588، تاج العروس، 2 / 215)، وهو في اصطلاح النحاة " أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل "(54) الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المالكي (ت 646هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1 / 1424هـ ـــ 2005م، 1 / 72 ــ 73)، ومفهوم الإعراب هذا قد سجله سيبويه في كتابه؛ إذ بيَّن مجاري الكلم الثمانية؛ النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف (السكون) (55) الكتاب، 1 / 13).

ولما رأى علماء العربية ارتباط مجاري الكلم هذه ــ التي ذكرها سيبويه ــ بالمواقع الإعرابية صار الإعراب عندهم يشير إلى تلك العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى، فالعلامات الإعرابية دوال على معانٍ، ويتضح هذا من مفهومهم للإعراب.

والقول بدلالة علامات الإعراب على المعاني هو مذهب أغلب علماء العربية ودارسيها ــ متقدمين ومتأخرين ومحدثين (56) من أبرز المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ص 48، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)، ص 72 ــ 73)، وقد خرج عن هذا الإجماع قطرب محمد بن المستنير (ت 206هـ)، فذهب إلى أن الحركات الإعرابية لا دلالة لها على المعاني النحوية، بل الغرض منها وصل الكلام بعضه ببعض؛ إذ الحركات عند الوصل تكون معاقبة للإسكان عند الوقف ليعتدل الكلام فلا يكون بطيئاً (57) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص 70 ــ 71)، وقد أرجع قسم من الباحثين (58) مثلاً: التحليل اللغوي، محمود عكاشة، ص 67، والمعنى وظلال المعنى، محمد يونس، ص 329، و البحث الدلالي في التبيان، ابتهال كاصد الزيدي، ص 267)، مذهب قطرب إلى الخليل وعدوه أول قائل به بناءً على قوله الذي نقله عنه سيبويه في كتابه، قال: " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنَّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه "(59) الكتاب، 4 / 241 ــ 242)، ويبدو أن إرجاع مذهب قطرب إلى قول الخليل هذا فيه وهمٌ وفهم خاطئ للنص، وعليه فالتخلي عن الإعراب ــ كما يقول الدكتور مازن المبارك ــ في لغةٍ تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية: " هدمٌ لها وإماتةٌ لمرونتها، وإنَّ في ترك حركات الإعراب إلباساً لكثير من الجمل والتعبيرات، لباس الإبهام والغموض... إنَّ كثيراً من الجمل تضيع معانيها بضياع الإعراب فيها، ومن ذا الذي يستطيع أن يقرأ من غير إعراب، فيفهم مثل قوله تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)(60) فاطر: الآية 28)، وقولنا: ما أحسن زيد "(61) نحو وعي لغوي،

د. مازن المبارك، دار البشائر، دمشق، ط4، 1424هـ ــ 2003م، ص 77). ومن هنا كانت علامات الإعراب تقوم على تغيُّر المعنى في أثناء الكلام، وقد وُضعت للفظ المفرد؛ لتكون دليلاً على موقعه من الكلام، أو علامة قرائية لبيان المعنى، وهي ميزة للغة العربية؛ لأنها في حقيقتها ضربٌ من ضروب الإيجاز (62) المصدر نفسه، ص 51).

أما النصوص التي دلت على العلاقة بين العلامات الإعرابية والمعاني فكثيرة، والإلحاح فيها على وظيفة العلامات واضح؛ فقد ربط الزجاجي بين الإعراب والمعنى، حين قال: " والإعراب إنما دخل الكلام؛ ليفرِّق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يعتور الأسماء من المعاني "(63) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2، 1973م، ص 76).

والإعراب عند ابن جني " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت " أكرم سعيدٌ أباه "، و " شكر سعيداً أبوه "، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً، لاستبهم أحدهما من صاحبه " (64) الخصائص، 1 / 35)، أما الإعراب عند السكاكي فإنه مرتبط في جميع جزيئاته بالمعنى، إذ به توجَّه المعاني وتعرف الدلالات، وذلك بقوله: " إنَّ كل واحد من وجوه الإعراب دالٌّ على معنى، كما تشهد لذلك قوانين علم النحو "(65) مفتاح العلوم، السكاكي أبو يعقوب يوسف، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط1، 1403هـ ــ 1983م، ص 251).

وهذا يؤكد أنَّ العلاقة بين الحركات والمعنى كانت من قبيل المسلَّمات، أليسوا قد ذكروا (66) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي أبو عبد الله، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط1، 1987م، 1 / 24) أنَّ أبا الأسود سمع أعرابياً يقرأ: (أنَّ الله بريء من المشركين ورسولِهِ) بالجر، فقال: معاذ الله أن يكون الله بريئاً من رسوله، اقرأ: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)(67) التوبة: الآية 3)، فالكلام واحد ولم يتغير فيه إلا حركة اللام، فإذا حُرِّكت بالجر أدى إلى الخروج عن المعقول والعقيدة، وإذا حُرِّكت بالرفع أدت إلى معنى مستقيم لا لبس فيه ولا إنكار؛ فهل كانوا يرون ذلك، وهم يظنون أنَّ حركات الإعراب لا تدل على معنى، ولا أثر لها في تصوير المفهوم؟.

ومن هنا كان إعراب النصوص مدخلاً طبيعياً وأساساً لفهم المضامين، ولذلك تضمُّ المكتبة العربية عدداً كبيراً من هذه النصوص المعربة، جملتها: " إعراب الحديث " للعكبري، و" إعراب لامية العرب الموسوم بأعجب العجب " للزمخشري، كما أفرد إعراب القرآن بالتأليف فيه عددٌ لا بأس به من العلماء، من أمثال: الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وابن خالويه والعكبري وأبي حيان... وكتبهم متداولة ومطبوعة، وقد كانت مقدمات هذه الكتب تشير إلى ضرورة هذا الأمر، ومنها مقدمة مكي بن أبي طالب التي يقول فيها: " ورأيت من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن، الراغب في تجويد ألفاظه، وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته، وأفضل ما القارئ إليه محتاج، معرفة إعرابه، والوقوف على تصرُّف حركاته وسواكنه؛ ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على إحكام اللفظ به، مطلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهماً لما أراد الله ــ تبارك وتعالى ــ به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصح معرفة حقيقة المراد"(68) مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، د. ت، 1 / 1 ـ2). وما ذلك إلا لأنه بالإعراب تتميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين (69) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، المكتبة السلفية، القاهرة، 1328هـ، ص 42)، ومن هنا كان لابد أن يراعى المعنى في فهم حقيقة المراد من التركيب أو الجملة أو العبارة أو المفرد قبل إعرابه، فإنه فرع المعنى (70) البرهان في علوم القرآن، الزركشي،

1 / 302)، فمنه يتضح لنا شدة ارتباط النحو بالدلالة والإعراب بالمعنى، كما جاء في تفسير البحر المحيط، وهو زاخرٌ بما يبين أثر الإعراب في توجيه المعنى، وتغيره بتغير علامة الإعراب، ومثل ذلك ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) (71) البقرة: الآية 271)، فقد قرئ (يُكفِّر) بالجزم والرفع والنصب (72) الجزم: قراءة المدنيين وحمزة والكسائي وخلف. النشر، ابن الجزري، 2 / 236. والنصب: قراءة مروية عن الأعمش. الكشاف، 1 / 282، والبحر المحيط، 2 / 339)، واختلف المعنى عنده تبعاً لذلك على ما يأتي (73) البحر المحيط، 2 / 339):

المعنى بالجزم: يختص التكفير من السيئات بالإخفاء فقط؛ لأنَّ الجزم يكون على أن الفعل معطوف على جواب الشرط الثاني فيخصصه به، وهذا المعنى مرجوح عند أبي حيان؛ لأنَّه لا يمكن أن يقال: إنَّ الذي يبدي الصدقات لا يكفر من سيئاته.

المعنى بالرفع: يكون المعنى هنا أبلغ وأعم من الجزم، فالرفع يدل على أنَّ التكفير مترتب من جهة المعنى على بذل الصدقات، أُبديت أو أُخفيت، لأنا نعلم أنَّ هذا التكفير متعلق بما قبله،

ولا يختص بالإخفاء فقط، فقد صار التكفير شاملاً للنوعين من إبداء الصدقات وإخفائها،

وإن كان الإخفاء خيراً من الإبداء.

المعنى بالنصب: والمعنى هنا يكون على تقدير: وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء، يكن زيادة خير للإخفاء على خير للإبداء وتكفير.

فعلامة الجزم وعلامة الرفع وعلامة النصب؛ هي دوالّ على هذه المعاني، يتغير المعنى بتغيرها.

ولما كانت العلاقة بين الإعراب والمعنى واضحة لدى علماء العربية نظر قسم منهم إلى تبعية أحدهما الآخر، فذهب بعض النحاة إلى أنَّ الإعراب " أصل للمعنى، وعندهم أنَّ تصور المعنى تابع لتصوُّر الإعراب، فالمعنى يتعدل تبعاً للإعراب، ولا يتعدَّل الإعراب تبعاً للمعنى "(74) نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة (بحث)، محمد صلاح الدين بكر، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة 20، 1404هـ ــ 1984م، ص 17)، وكلما ارتقى إعراب الكلام ارتقت معانيه، وعلت فصاحته، ففصاحة الإعراب علامة على فصاحة الكلام، وذهب فريقٌ آخر إلى العكس من ذلك، فرأوا أنَّ الواجب أنْ يُفهم أولاً معنى ما يُراد إعرابه، قال الزركشي (ت 794هـ): " وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأ أو خبراً، أو فاعلة، أو مفعولة، أو في مبادئ الكلام، أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف، أو تنكير، أو جمع قلة، أو كثرة إلى غير ذلك، ويجب عليه مراعاة أمور. أحدها ــ وهو أول واجب عليه ــ أن يفهم معنى ما يريد أن يُعربَه، مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب، فإنَّه فرع المعنى "(75) البرهان في علوم القرآن، 1 / 302).

ونظر بعض المحدثين إلى هذه المسألة فرأى خطأ المذهب الأول، واستقر عنده أنَّ الأصل أن يكون الإعراب تابعاً للمعنى، فالإعراب في خدمة المعنى، وليس المعنى في خدمة الإعراب (76) نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية، ص 17)، ولا شك أنَّ هذا الكلام مبني على حقيقة أنَّ " العلامة الإعرابية مظهر أو أثر شكلي له علاقة قوية بالمعنى، لذا فهي تُعدُّ من أهم الجوانب في قضية اللفظ والمعنى "(77) الشكل والدلالة دراسة نحوية اللفظ والمعنى، عبد السلام السيد حامد، دار غريب، القاهرة ـ 2002م، ص 62).

وقولنا في هذه المسألة ــ علاقة الإعراب بالمعنى ــ أنَّ لها أكثر من بُعد، فالعلاقة بينهما لا تبعد أن تكون متعلقة بحال الناظر إلى النص، فهو إما أن يكون منتجاً للنص أي منشئاً له، وإما أن يكون متلقياً له، فعلاقة تبعية الإعراب للمعنى أو العكس، فهي مرهونة بذلك.

وكون الناظر منتجاً للنص (مرسلاً)، فإن المعنى هو الذي يؤثر في العلامة الإعرابية ليكون النص معبِّراً عنها (78) أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، ص 59)، وهذا يتضح عند المفسر حينما يتتبع النصوص الحوارية داخل القرآن الكريم، ويرى أن الإعراب قد يتغير تبعاً لمراد القائل.

وقد لاحظ أبو حيان الأندلسي في تفسيره الفرق بين دلالة النصب ودلالة الرفع في كلمة (سلام) عندما قالها ضيوف إبراهيم (عليه السلام) نصباً، وعندما ردَّ عليهم النبيُّ نفسُهُ بها رفعاً في قوله تعالى: (إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ) (79) الذاريات: الآية 25)، فالنصب ــ كما رآه أبو حيان ـ على إرادتهم الدعاء له، والرفع لأنَّه أراد أن تكون تحيته بأحسن مما حيوه بها، قال: " وقرأ الجمهور (قالوا سلاماً)، بالنصب على المصدر السادِّ مسد فعله المستغنى به، (قال سلامٌ) بالرفع، وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: عليكم سلام. قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه، أخذاً بأدب الله تعالى، إذ (سلاماً) دعاء، وجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: أمري سلام، وسلام جملة خبرية قد تحصل مضمونها ووقع "(80) البحر المحيط، 8 / 137)، فالظاهر لدى أبي حيان ـ كما يبدو ــ أن النصب جاء تبعاً لمراد المتكلم، والرفع كذلك، بمعنى أن الإعراب في الحالتين جاء تبعاً للمعنى المراد.

ـ ومن ذلك في اختلاف الدلالة بالرفع والنصب، وهو ما توجه لدى أبي حيان في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) (81) الأعراف: الآية 164)، قرئ (معذرةٌ) بالرفع (82) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمر وابن عامر وحمزة والكسائي. السبعة في القراءات، ص 296)، وفسره أبو حيان على أنهم أرادوا معنى: موعظتنا إقامة عذر إلى الله، ولئلا نُنسب في النهي عن المنكر إلى التفريط، ولطمعنا في أن يتقوا المعاصي، أما النصب على معنى: وعظناهم معذرةً (83) البحر المحيط، 4 / 409 ـ 410)، وذكر اختيار سيبويه في هذه المسألة، إذ قال سيبويه: " لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر ليموا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً ؟ قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربكم. ولو قال رجلٌ لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب "(84) الكتاب، 1 / 320)، وعزز أن يكون النصب على إرادة الاعتذار بإيراد تقدير أبي البقاء العكبري، إذ قال العكبري: " وبالنصب على المفعول له، أي: وعظنا للمعذرة، وقيل: هو مصدر، أي: نعتذر معذرةً "(85) التبيان في إعراب القرآن، أبي البقاء العكبري، 1 / 287)، فأبو حيان هنا يوضح لنا ما يعطيه النصب من معنى، وما يعطيه الرفع من خلال ما أوضحه وما نقله عن غيره، وبه تتضح علاقة الرفع والنصب بالمعنى الذي يبتغيه المفسر.

والمفسر في تحليله للنص القرآني وتدبره فيه، يحاول أن يتبين معاني النص واحتمالاته ليصل إلى المقصود منه كما أراد الله جلَّ وعلا، فيكون عنده المعنى تبعاً بذلك للإعراب في الآيات التي تكون فيها هذه الدلالة ذات أثر بارز في توجيه المعنى، وعلى الرغم من هذا فإنَّ المفسِّر يكون تارة طالب معنى، وأخرى طالب تحليل وإعراب.

ونلحظ ذلك في توجيه أبي حيان للمعنى بقراءتي الرفع والنصب في كلمة (الحمد) في قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (86) الفاتحة: الآية 2)؛ إذ وجد أنَّ في الرفع دلالة على ثبوت الحمد واستقراره، قال: " وقراءة الرفع أمكن في المعنى؛ ولهذا أجمع عليها السبعة؛ لأنها تدلُّ على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأنَّ الحمد مستقرٌّ لله تعالى، أي: حمده وحمد غيره "(87) البحر المحيط، 1 / 131)، أما النصب فيكون فيه معنى التخصيص ويشعر بالتجدد والحدوث؛ ذلك أنَّ في نصب (الحمد) هنا لابد " من عامل تقديره أحمد الله، أو حمدت الله، فيتخصص الحمد بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدد والحدوث، ويكون في حالة النصب من المصادر التي حذفت أفعالها، وأقيمت مقامها "(88) المصدر نفسه، 1 / 131).

وتوجه لأبي حيان أيضاً تبعاً للعلامة الإعرابية في قوله تعالى: (تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ)(89) البقرة، الآية 253)، قال: " (منهم من كلم الله) قرأ الجمهور بالتشديد ورفع الجلالة، والعائد على (من) محذوف تقديره، من كلمه، وقرئ بنصب الجلالة، والفاعل مستتر في كلم، يعود على (من)، ورفع الجلالة أتم في التفضيل من النصب، إذ الرفع يدل على الحضور، والخطاب منه تعالى للمتكلم، والنصب يدل على الحضور دون الخطاب منه "(90) البحر المحيط، 2 / 282).

والأمثلة من هذا التوجه الإعرابي في تفسير البحر المحيط أكثر من أن تُحصى (91) المصدر نفسه، 2 / 149، 339).

وقد يكون المفسر كطالب التحليل الذي يفهم المعنى ثم يحاول أن يجد صداه بتحليله وإعرابه للنص، فيبين التراكيب الصحيحة التي يتحقق بها المعنى، والتراكيب الخاطئة التي يفسد بها، فهو إذن قد نجده يميل إلى تفضيل علامة إعرابية على أخرى في موضع واحد؛ لأنه يجد فيما تدل عليه من معنى أو توجه إليه من دلالة ما ينسجم مع مرجعياته وتوجهاته. ومن ذلك ما رصده أبو حيان في تفسير قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) (92) القمر: الآية 49)، إذ قرأ الجمهور (كلَّ شيءٍ) بالنصب، وقرئ بالرفع (93) هي: قراءة أبي السمَّال. المحتسب، ابن جني، 2 / 300)، ولكلٍّ دلالته، وبهما يختلف التحليل النحوي للجملة، فعلى النصب يكون الفعل خبراً، وعلى الرفع يحتمل أن يكون صفة وما بعده هو الخبر، وبتجاذب الدلالة المبنية على ذلك وقع التنازع، قال أبو حيان: " تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية، فأهل السنة يقولون: كل شيء فهو مخلوق لله تعالى بقدره، دليلهم قراءة النصب، لأنه لا يفسر في مثل هذه التراكيب إلا ما يصح أن يكون خبراً لو وقع الأول على الابتداء. وقالت القدرية: القراءة برفع (كلُّ)، و(خلقناه) في موضع الصفة لـ (كل)، أي: إن أمرنا وشأننا كلُّ شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار، على حدِّ ما في هيئته وزمنه وغير ذلك " (94) البحر المحيط، 8 / 182).

فالواضح مما سبق أنَّ علامة الإعراب قد أفضت إلى تحليلٍ للنص يختلف باختلافها، وهو ما قاد إلى معنيين مختلفين، اختارت كلُّ فئة منهما ما ينسجم مع مرجعياتها الفكرية.

المبحث الثالث: أوجه الإعراب وأثرها في التفسير القرآني

من المعروف أنَّ الكلام العربي عامة والقرآن الكريم بخاصة تربط بين أجزائه روابط لفظية ومعنوية يلتحم الكلام بها، وعلى قدر ما يكون من احتمالية لفهم أجزاء الكلام المتضامة أو لفهم دلالة الروابط اللفظية كالحروف التي تربط بين أجزاء الكلام يكون تعدد الأوجه التي يحتملها الفهم تبعاً لها.

وعلى " الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأ أو خبراً، أو فاعلاً أو مفعولاً... إلى غير ذلك "(95) الإتقان في علوم القرآن، 4 / 1220) " أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً أو مركباً قبل الإعراب، فإنَّه فرعُ المعنى"(96) المصدر نفسه) " على أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة "(97) المصدر نفسه، 4 / 1227)، ومثل لذلك بإعراب كلمة (الأعلى) في قوله تعالى: (سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى)(98) الأعلى: الآية 1)، " يجوز كون (الأعلى) صفةً للرب وصفة للاسم "(99) الإتقان، 4 / 1227 ــ 1228)، وقد جعل ضابط المعنى أول ضابط لتعدد الأوجه الإعرابية؛ لأنَّ الإعراب فرع المعنى عنده، لذلك اختلف توجيه نصب (كلالة) في قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً) (100) النساء: الآية 12)، لاختلاف المعنى المفهوم منها، " أنَّه يتوقف على المراد بها: فإن كان اسماً للميت فهو حال،

ويورث خبر كان أو صفة وكان تامة، أو ناقصة، وكلالة خبر، أو للورثة، فهو على تقدير مضاف، أي: ذا كلالة، وهو أيضاً حال أو خبر كما تقدم، أو للقرابة فهو مفعولٌ لأجله "(101) الإتقان، 4/ 1221).

وإلى جانب هذا العامل في تعدد أوجه الإعراب، فقد اهتم السيوطي بعامل آخر، وهو ورود ألفاظ للقرآن الكريم بأكثر من صورة إعرابية حسب اختلاف القراءات القرآنية، وهذه الصور الإعرابية المختلفة تقتضي توجيهاً لكل صورة منها، فيتعدد الوجه الإعرابي تبعاً لذلك. ومن ثم اهتم كثير من الباحثين بتفصيل الأسباب التي أدت إلى تعدد الأوجه الإعرابية ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

الأول: ما يرجع إلى المعربين ويتعلق بتنوع مشاربهم واختلاف مداركهم في الفهم، ومن أهمها:

1 ـ ما فطر الله الناس عليه من تنوع للمدارك، واختلاف في طرق التفكير، فتفاوت العقول في الإدراك أمر مقرر في بداهة التفكير، وآثاره واضحة في العلوم المختلفة.

2 ــ اختلاف المدارس النحوية وتباين وجهات نظر تابعيها حول كثير من أصول النحو العربي وتطبيقاتها، وهو أمر مقرر في كتب التاريخ العربي، ويدل عليه كثرة الخلافات المثبتة في الكتب التي نقلت عن أرباب هذه المدارس، وخير مثال لهذه الكتب: كتاب ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، هذا إلى نشوء مدارس أخرى نحوية، كالبغدادية، والمصرية، والأندلسية، كل منها لها أصولها التي تختلف عن أصول المدارس الأخرى ومن ثم تختلف تطبيقاتها على المسائل الإعرابية (102) راجع: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، والمدارس النحوية ـ د. شوقي ضيف).

3 ـ الاختلاف العقدي بين المعربين خصوصاً المفسرين لكتاب الله عزَّ وجلَّ، فتفرُّقُ الأمة إلى فرق مختلفة في الاعتقادات ترك ظلاله على التراث الفكري لهذه الفرق عامة وجعل تابعيها يحاولون توظيف النصوص لخدمة مذاهبهم، ولم يكن الإعراب بمعزل عن هذا التأثير، " فهذه إذاً الفرق الدينية، ولكل منها أصول كلامية، وهي تفسر القرآن لكي ترفع قواعد هذه الأصول، وتدعم بنيانها، وكذلك الأمر في إعراب القرآن "(103) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، د. أحمد سليمان ياقوت، ص 190 ــ 191)، وقد أفرد د. ياقوت في دراسته ظاهرة الإعراب في النحو العربي فصلاً كاملاً حول هذه القضية، سماه الإعراب في خدمة التفسير بالرأي (104) المصدر نفسه، ص 189).

الثاني: ما يرجع إلى القرآن الكريم نفسه ويتعلق بطبيعة نظم هذا الكتاب العظيم، ومنها:

1 ـ أنَّ القرآن الكريم امتاز بأنَّ طبيعة تراكيبه تسمح بتنوع الفهم، وتعدد أوجهه حتى وُصف بأنَّه حمَّال أوجه (105) أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور في كتابه (التحرير والتنوير)، رسالة دكتوراه، ص 418)، وهذه حقيقة من بديهيات الحقائق حول القرآن، ويؤيدها اختلاف المفسرين في الآية الواحدة، ابتداءً من معنى اللفظة المفردة، ثم المراد من الجملة، ثم علاقة الجملة بغيرها من استئناف، ووصل، وفصل، وتعليل، وبدلية وغيرها، ثم اختيار الوجه الإعرابي الأقرب إلى إدراكه للعلاقة بين الألفاظ والجمل في كل آية من آيات الكتاب العزيز.

2 ــ اختلاف القراءات القرآنية في مواضع من القرآن الكريم، فمن الملاحظ أنَّ اختلاف القراءات في هذه المواضع قد لفت انتباه النحاة، وجعلوها نصب أعينهم، وهم ينظرون في معاني الآي، فمهما كان من اختلاف النحاة حول الاحتجاج ببعض القراءات أو حول كثيرٍ منها فإنَّ الجامع العام لسلوكهم هو اعتبارهم القراءات سنَّة متبعة (106) شرح شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا، 1404هـ، 1 / 343. وهمع الهوامع، 6 / 185)، " وإذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول القائل فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى "(107) الإتقان في علوم القرآن، 1 / 446)،

وعموماً فالقراءات " سجلٌ وافٍ للغات التي نزل بها القرآن الكريم، ومادام سندها الرواية ودعامتها السماع، فهي من أجل هذا أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره "(108) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة على جراح الصباح، ط2 / 1972م، ص 58).

ولمَّا كانت القراءات مختلفة في جوانب متعددة من صورة الأداء القرآني، فإنَّه يهمنا جانب من هذا الاختلاف، وهو اختلاف ضبط الألفاظ وإعرابها ـ اختلاف علامات الإعراب ــ ومن ثمة اختلفت الأوجه الإعرابية فيها وأثرت على المعنى.

فتعدد الأوجه الإعرابية عند المفسرين ناتج عن هذه الأسباب السابقة، ومن ثمة فهو متنوع بتنوعها، وآثاره في المعنى القرآني ناتجة عن هذا التنوع باعتبار العلاقة الحميمة بين الإعراب والمعنى؛ لأن " الإعراب وسيلة من وسائل فهم القرآن وطريق إلى تحليل تراكيبه لإصابة المعنى الصحيح وعدم الزيغ في تفسيره "(109) النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط2 / 1990م، 1 / 148).

تعدد الأوجه الإعرابية في تفسير القرآن:

وهو ما يمكن ملاحظته، فكثيراً ما يذكر المفسرون وجوهاً إعرابية متعددة لكلمة معينة في نص واحد، وقد يرجح أحدها أو لا يرجح، ومن ذلك مثلاً ما رجح أبو حيان فيه وجهاً من الأوجه توجيه إعراب كلمة (قليلاً) في قوله تعالى: (وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ) (110) البقرة: الآية 88)، إذ جاز فيها أوجه إعرابية متعددة، ذكرها أبو حيان ونسبها إلى قائليها وهي كالآتي:

1 ـ أنَّه نعت لمصدر محذوف، أي: فإيماناً قليلاً يؤمنون.

2 ــ انتصابه على الحال التقدير: فيؤمنونه، أي: الإيمان في حال قلته.

3 ـ انتصابه على أنه نعت لزمان محذوف، أي: فزماناً قليلاً يؤمنون.

4 ـ انتصابه بـ (يؤمنون) على أنَّ أصله فقليل يؤمنون، ثم لما أسقط الباء تعدى إليه الفعل.

5 ـ أن يكون حالاً من الفاعل الذي هو الضمير في (يؤمنون) المعنى أي: فجمعاً قليلاً يؤمنون: أي المؤمن منهم قليل (111) البحر المحيط، 1 / 470).

ولم يكتف أبو حيان بذكر هذا التعدد، بل وضح المعاني المذكورة وفصلها وناقشها، وانتهى من ذلك إلى ترجيح المعنى الأول باستعانته بالدلالة الصرفية لبنية الفعل، وبدلالة

السياق اللغوي المنفصل، حيث قال: " والأحسن من هذه المعاني كلها هو الأول، وهو أن يكون المعنى فإيماناً قليلاً يؤمنون؛ لأنَّ دلالة الفعل على مصدره أقوى من دلالته على الزمان وعلى الهيئة وعلى المفعول وعلى الفاعل، لموافقته ظاهر قوله تعالى: (فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا) (112) البقرة: الآية 88) (113)" البحر المحيط، 1 / 471).

ومن ذلك أيضاً توجيه إعراب كلمة (صبغة الله) في قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) (114) البقرة : الآية 138)، إذ ذكر فيها أوجهاً إعرابية متعددة، فأما النصب فوجه على أوجه أظهرها (115) البحر المحيط، 1 / 584):

1 ـ أنَّه منصوب انتصاب المصدر المؤكد عن قوله: (قولوا آمنا بالله)، أو (نحن له مسلمون)، أو (فقد اهتدوا).

2 ـ نصب على الإغراء، أي ألزموا صبغة الله.

3 ـ بدل من قوله (ملة إبراهيم).

وبعد أن ناقش أبو حيان هذه الأوجه وحللها، رجح أن يكون انتصابها انتصاب المصدر المؤكد، حيث قال: " والأحسن أن يكون منتصباً انتصاب المصدر المؤكد عن قوله: (قولوا آمنا)، فإن كان الأمر للمؤمنين، كان المعنى صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم يصبغ صبغتكم، وإن كان الأمر لليهود والنصارى، فالمعنى صبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتهم، وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيركم، ونظير نصب هذا المصدر نصب قوله: (صنع الله الذي أتقن كل شيء) إذ قبله (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)(116) النمل : الآية 88)، معناه: صنع الله ذلك صنعه "(117)البحر المحيط، 1 / 584).

فالتعدد في النصب واسع إلى الحد الذي جعل ابن هشام يخصه بباب في كتابه المغني سماه (باب المنصوبات المتشابهة) (المغني 2 / 293)، أتى فيه بأمثلة على هذه الظاهرة، ومن ذلك أيضاً ما جاء في كتب معاني القرآن، إجازة الزجاج وجهين في نصب كلمة (إضرار) في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (107))) (التوبة، 107)؛ فقد انتصب (ضرارا) مفعولا له: المعنى اتخذوه للضرار والكفر والتفريق والإرصاد... ويجوز أن يكون مصدرا محمولا على المعنى؛ لأن اتخاذهم المسجد على غير التقوى معناه: ضاروا به ضرارا...) (معاني القرآن 2 /468). ويلاحظ تركيز الزجاج على الربط بين التوجيه الإعرابي والمعنى التفسيري، ففي الوجه الأول: دلالة السببية، وفي الوجه الثاني: دلالة الحدث؛ أي أنهم قد أوقعوا الإصرار بهذا المسجد، ومن هاتين الدلالتين يمكن إختيار الأولى لأن الله عز وجل لم يمكنهم من إيقاع الإضرار به فبقيت السببية لانتفاء وقوع الإضرار لتنبه النبي صلى الله عليه وسلم له وربما كان تصدير أبي حيان لوجه السببية وشرحه له دون غيره من الأوجه دالا على ترجحه عنده) (انظر البحر المحيط 5 /102).

ومن الأوجه الإعرابية المتعددة، إعراب (والمسجد الحرام) في قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ)(118) البقرة: الآية 217).

قال الطبري: وقوله (وكُفرٌ به) يعني: وكفر بالله، و(الباء) في (به) يعني: الضمير عائد على اسم الله الذي في سبيل الله. وتأويل الكلام: (وصدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ به)، وعن المسجد الحرام، يرى الطبري عطف (والمسجد الحرام) على (سبيل الله) مع تقدير حرف الجر وهو (عن) (119) جامع البيان، 4/ 300).

قال الزمخشري: والمسجد الحرام عطف على سبيل الله، ولا يجوز أن يعطف على الهاء في (به)(120) الكشاف، 1 / 357) . فالزمخشري يرى ما يراه الطبري، غير أنه صرَّح بأنَّ عطف المسجد الحرام على الضمير في (به) لا يجوز.

وذهب القرطبي (121) الجامع لأحكام القرآن، 3 / 45)، إلى ما ذهب إليه الطبري والزمخشري، من عطف المسجد الحرام على سبيل الله، ووصف ذلك بأنَّه الصحيح، ثم ذكر رأي الفراء (122) رأي الفراء في كتابه معاني القرآن، 1 / 141)، ومفاده عطف (المسجد الحرام) على الضمير في (به) ولم يعلق عليه.

وذكر أبو حيان الأوجه المتقدمة وناقشها ببراعة وضعَّف أكثرها ذكر مذاهب العطف على المضمر المجرور، ثم قال: والذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقاً لأن السماع يعضده والقياس يقويه، وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الجار ثابت من كلام العرب في نثرها ونظمها، كان تخريج عطف (والمسجد الحرام) على الضمير في (به) أرجح، بل هو متعين لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك (123) البحر المحيط، 2 / 147 ــ 148).

المشكلات الإعرابية في تفسير القرآن الكريم:

احتلت المشكلات الإعرابية مكانة في الدرس النحوي والدلالي، وخصوصاً في القرآن الكريم وربما لوحظ ذلك من أسماء بعض الكتب التي صنفت في إعراب القرآن ومعانيه، مثل (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة، و (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب؛ وذلك يدلُّ على أنَّ هؤلاء العلماء قد واجهتم آيات من القرآن الكريم في توجيهها الإعرابي قدر من الإشكال فيما يتعلق بسيرها على القواعد النحوية، ومن ثم وجدنا آثار ذلك في هذه المواضع من كتب التفسير والقراءات ومعاني القرآن وإعرابه التي كانت مصادر أساسية لأبي حيان في تفسيره البحر المحيط.

فمن الملاحظ أنَّ المفسرين لم يغفلوا هذه المواطن المشكلة من الآيات القرآنية، أو يمروا عليها مرور الكرام، وإنما نظروا فيها معتمدين على مصادرهم من كتب النحو والتفسير ومعاني القرآن مستمسكين بشخصياتهم العلمية التي لا تتوقف عند مجرد النقل وإنما تضيف إلى ذلك الترجيح

والمناقشة ومناظرة الأقوال وموازنة المذاهب، ولعل بعض المواضع تكشف عن هذه الخصائص في طريقة تناول أبي حيان للآيات المشكلة في الإعراب، فمنها على سبيل المثال لا الحصر:

الإشكال في قراءة (إنَّ هذان) في قوله تعالى على لسان فرعون: (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا)(124) طه : الآية 63) بقراءة تشديد النون مع رفع (هذان) وهي قراءة الجمهور، ومنشأ الإشكال في هذه القراءة هو أنَّها جمعت بين تشديد النون وبين رفع (هذان)، مع أنَّ القواعد النحوية تقتضي إعراب الاسم المثنى في حالة الرفع بالألف وفي حالة النصب والخفض بالياء، فهذا هو الأمر المطرد عند جمهور النحاة، ومن ثم توقف أبو حيان الأندلسي عند هذا الإشكال، وذكر ما ورد فيها من آراء، وهي :

الأول: أنَّه على حذف ضمير الشأن، والتقدير: إنَّه هذان لساحران، وخبر إن الجملة من قوله (هذان لساحران)، واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ.

وهذا القول ضعفه أبو حيان لسببين، هما في قوله: " وضعف هذا القول بأنَّ حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر، وبأنَّ دخول اللام في الخبر شاذ "(125) البحر المحيط، 6 / 238) الثاني: قيل: (ها) ضمير القصة وليس محذوفاً، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط فكانت كتابتها ((إن هذا لساحران)). وضعفه أبو حيان من جهة مخالفته خط المصحف (126) المصدر نفسه)

الثالث: استعمال (إنَّ) بمعنى نعم.

وقد ضعَّف هذا الوجه جماعة منهم ابن الأنباري، فرأى " أنَّ هذا الوجه فيه ضعف لدخول اللام في الخبر، وهو قليل في كلامهم "(127) البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ، 2 / 145)، وقد أجيب عن هذا بأنَّه مروي في الشعر في مثل قول الشاعر:

خالي لأنت ومن جريرٌ خاله *** ينل العلاء ويكرم الأخوانا (128) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 3 / 363)، وقد اختاره أبو إسحق الزجاج، وعرضه على اثنين من علماء عصره هما: محمد بن يزيد وعلي بن إسماعيل بن إسحق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه، وذكرا أنَّه أجود ما سمعا في هذا "(129) المصدر السابق، 3 / 363)

ويلاحظ أنَّ أبا حيان قد حاول التخلص من سبب تضعيف هذا الوجه عند النحويين، وهو قوله: " وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية عليه،

و"هذان لساحران" مبتدأ وخبر واللام في (لساحران) على ذينك التقديرين في هذا التخريج والتخريج الذي قبله "(130) البحر المحيط، 6 / 238)، الرابع: وهو الذي اختاره أبو حيان، قوله: " والذي نختاره في تخريج هذه القراءة: أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة... ولبني الحارث بن كعب، وخثعم و زبيد وأهل تلك الناحية، حكى ذلك عن الكسائي، ولبني العنبر وبني الهجيم، ومراد وعذرة "(131) البحر المحيط، 6 / 238)، والمراد أنها حركات مقدرة على الألف.

وذكروا " أنها لغة لكنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد، يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان "(132) معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، 3 / 362)، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى *** مساغاً لناباه الشُّجاعُ لصمَّما (133) البيت للمتلمس، معاني القرآن وإعرابه، 3 / 362، معاني القرآن، الفراء، 2 / 184، المفصل، لابن يعيش، 3 / 128، لسان العرب، 12 / 347 مادة (صمم) وروايته:

..... *** مساغاً لنابيه الشجاع لصمما.

والشجاع: ذكر الأفاعي. وأطرق: وقف متحيراً، وصمم: عض من العظم.

)، ويبدو أنَّ حمل وجود الألف على لغة هذه القبيلة هو الذي ساد عند المعربين، " فبه صرَّح سيبويه والأخفش وأبو زيد والكسائي والفراء " (134) فتح البيان في مقاصد القرآن، صديق حسن خان، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، 8 / 248)، وصدره ابن الأنباري جازماً به، فـ " قرأه بالألف، أتى به على لغة بني الحرث بن كعب "(135) البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، 2 / 144)، ولعل شيوع هذا الرأي عند النحاة وشهرة هذه اللغة في الأدب العربي كان سبباً لاختيار أبي حيان له واستئناسه به.

الخامس: القراءة بتخفيف النون في (إن) وبالألف في (هذا) أو بتشديد النون في (هذان).

واستحسن الزجاج هذه القراءة لموافقة إمامين من أئمة العربية، وموافقة آخر في المعنى، إذ قال: " ولكني استحسن إن هذان لساحران بتخفيف (إن) وفيه إمامان: عاصم والخليل، وموافقة أُبَيٍّ في المعنى وإن خالفه اللفظ، ويستحسن أيضاً إنَّ هذان بالتشديد، لأنَّه مذهب أكثر القراء، وبه يقرأ وهو قوي في العربية "(136) معاني القرآن وإعرابه، 3 / 364).

في حين يرى أبو حيان أنَّ تخريج هذه القراءة واضح " وهو على أنَّ (إن) هي المخففة من الثقيلة و(هذان) مبتدأ، و (لساحران) خبر، واللام للفرق بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة "(137) البحر المحيط، 6 / 238).

ومن الواضح أنَّ أبا حيان يستحسن هذا الرأي كما استحسنه الزجاج من قبله، وذلك في قوله: " والكوفيون يزعمون أن (إن) نافية واللام بمعنى إلا "(138) المصدر نفسه، 6 / 238)، السادس: قراءة (إن ذان لساحران)، يرى أبو حيان أنَّ تخريجها كتخريج القراءة التي قبلها (139) المصدر نفسه).

السابع: قراءة أبي عمرو: (إنَّ هذين) بتشديد نون (إنَّ)، وبالياء في (هذين)، بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً.

قال الزجاج: " لا أجيز قراءة أبي عمرو؛ لأنها خلاف المصحف، وكل ما وجدته إلى موافقة المصحف أقرب لم أُجز مخالفته؛ لأنَّ إتباعه سنة "(140) معاني القرآن وإعرابه، 3 / 364).

والملاحظ أنَّ أبا حيان يبدو وكأنه يستحسن هذا الوجه رداً على من أنكر هذه القراءة، إذ قال: " وإعراب هذا واضح إذ جاء على المهيع المعروف في التثنية لقوله تعالى: (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ)، و(إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ) (141) القصص: الآيتان 32 و 27)

بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً "(142) البحر المحيط، 6 / 238)، فهي شاهد فصيح صريح في مجيء اسم الإشارة بالياء في حالة النصب.

الثامن: قراءة (إنَّ ذان إلا ساحران).

التاسع: قرأت فرقة: (ما هذان إلا ساحران).

ومن خلال بحثنا في هذه الآية يمكن التوصل إلى أن الوجه الذي نستحسنه منها يفيد دلالة التوكيد.

الخاتمة وأهم النتائج:

وبعد هذه الرحلة الطويلة الممتعة في خضم تفسير القرآن، والبحث عن الدلالات الإعرابية وأثرها على المعنى القرآني، أختم هذه الدراسة بما توصلت إليه من نتائج، وهي عصارة ما كان من عمل، وهي:

1. اتضح لنا شدة ارتباط النحو بالدلالة والإعراب بالمعنى، وتفاسير القرآن الكريم، زاخرة بما يبين أثر الإعراب في توجيه المعنى، وتغيره بتغير علامة الإعراب.
2. وضوح أثر الأوجه الإعرابية في تطور دلالة النص القرآني من خلال ما بحثنا فيه مما له علاقة مباشرة لإظهار المعنى.
3. يعتبر الإعراب من الوسائل المهمة التي يركن إليها العلماء في توجيه الدلالات وإن علامات الإعراب تدل على معان في غيرها فتكشف غموض النص وتكسبه سلاسة وسهولة في النطق وسرعة في الإدراك والفهم.
4. إن الحركات الإعرابية دلائل على المعاني.
5. أوجه الإعراب والاختلاف فيها تساعد في اتساع رقعة المعاني في إثراء النص القرآني في حدود ما يسمح به المعنى العام للنص.

فهرس المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم
2. الزهراني، شرف (1427ه). أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور، في كتابه (التحرير والتنوير)، أطروحة، جامعة أم القرى.
3. مكرم، عبد العال (1972م). أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، مؤسسة على جراح الصباح، ط2.
4. عباس، احمد (2010م). أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط (أطروحة)، جامعة الكوفة ـ العراق.
5. مصطفى، إبراهيم (1951م). إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
6. محمد، أبو البركات عبد الرحمن (1961م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط 4.
7. المالكي، جمال الدين (2005م). الإيضاح في شرح المفصل، (ت 646هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1.
8. الزجاجي (1973م). الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط2.

9. الزيدي، ابتهال (2004م). البحث الدلالي في التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت 460هـ)، رسالة دكتوراه تقدمت بها لمجلس كلية التربية للبنات، جامعة بغداد.
10. الأندلسي، أبي حيان (1993م). البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ط1.
11. الزركشي، (د.ت). البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
12. ابن الأنباري (1400هـ). البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
13. الزبيدي، السيد محمد. (1414هـ). تاج العروس من جواهر القاموس (ت 1205هـ) ـ تحقيق علي شيري ـ ط1 / دار الفكر ـ بيروت.
14. العكبري، أبي البقاء. التبيان في إعراب القرآن، الإمام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري (538 ــ 616هـ)، مراجعة: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية / ط1.
15. بن عاشور، محمد الطاهر. (د.ت). التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.
16. عكاشة، محمود. (2005م). التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار النشر للجامعات، مصر، ط1.
17. الطبري، أبي جعفر محمد. (2000م). جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ت 310هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط1.
18. القرطبي، أبو عبد الله. (1987م). الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، ط1.
19. بن جني، أبي الفتح عثمان. (1421هـ). الخصائص، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، ط1/ دار الكتب العلمية ــ بيروت.
20. ابن هشام. (1404هـ). شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا.
21. بن يعيش، موفق الدين. (د.ت). شرح المفصل، (ت 643هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، مراجعة: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.
22. حامد، عبد السلام. (2002م). الشكل والدلالة دراسة نحوية اللفظ والمعنى، دار غريب، القاهرة.
23. ابن فارس. (1328هـ). الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة.
24. ياقوت، أحمد. (د.ت). ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم.
25. العربية، يوهان فك. (1400هـ). دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة د. رمضان عبد التواب، ط2 / الخانجي، ص 15.
26. خان، صديق حسن (د.ت). فتح البيان في مقاصد القرآن، أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة
27. عبد التواب، رمضان. (1980م). فصول في فقه اللغة، دار الجيل / القاهرة، ط2.
28. وافي، علي. (1393هـ). فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ط7.
29. أنيس، إبراهيم. (1973م). في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط4.
30. المخزومي، مهدي. (2005م). في النحو العربي نقد وتوجيه، ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2.
31. بن قنبر، أبي بشر عمرو. (1988م). الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3 / مكتبة الخانجي بالقاهرة.

32. الزمخشري، أبو القاسم جار الله. (538هـ). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، شرح وضبط ومراجعة: يوسف الحمَّادي، مكتبة مصر، دار مصر للطباعة.
33. بن منظور، جمال الدين. (1410هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1.
34. بن جني، أبو الفتح عثمان. (1986م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (ت 392هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار سزكين، القاهرة الطبعة الثانية.
35. الأندلسي، ابن عطية. (1422هـ). المحرر الوجيز في تفسير القرآن، دار ابن حزم، ط1.
36. ضيف، شوقي. (د.ت). المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط6.
37. بن أبي طالب، مكي. (د.ت). مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1.
38. الأخفش، أبو سعيد. (1990م). معاني القرآن، د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.
39. الفراء. (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور
40. الزجاج. (1408هـ). معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، ط1 / عالم الكتب، بيروت.
41. عبد الباقي، محمد. (1411هـ). المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط3 / دار الحديث ـ القاهرة.
42. علي، محمد. (2007م). المعنى وظلال المعنى ـ أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2.
43. السكاكي، أبو يعقوب يوسف، (1983م). مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، ص 251. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،
44. حسان، تمام. (2006م). مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، ط1.
45. أنيس، إبراهيم. (1985م). من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
46. رفيدة، إبراهيم. (1990م). النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط2.
47. المبارك، مازن. (2003م). نحو وعي لغوي، دار البشائر، دمشق، ط4.
48. ابن الجزري. (د.ت). النشر في القراءات العشر، تصحيح: محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
49. بكر، محمد. (1984م). نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة (بحث)، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الخامسة، الرسالة 20.
50. السيوطي. (1421هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: سالم مكرم، ط / عالم الكتب

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الدكتور/ فتح الرحمن النعيم آدم الحاج، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.
(CC BY NC)